

الأصل الاشتقاقي وأثره في توجيه الدلالة القرآنية عند الطاهر ابن عاشور - قضايا المشتقات نموذجاً-

The Derivative Origin and its Impact on Directing the Qur'anic Connotation at Al-Taher Ibn Ashour-“ Kadhaya Almoshtakat

سليم رواق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة (الجزائر)، salimrou33@gmail.com

النشر: 2022/06/30

القبول: 2022/05/13

الاستلام: 2022/01/28

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى دراسة إحدى القضايا الصرفية في لغة القرآن الكريم تخصيصاً ألا وهي قضية الأصل الاشتقاقي، وذلك من خلال تناولها في مجال علم التفسير، فإن المتحري لمؤلفات اللغويين والمفسرين يجد اهتماماً بالغاً في هذا الجانب، إذ أنّ إرجاع الألفاظ إلى أصولها هو الذي يكشف عن دلالاتها ومعانيها، وقد اهتم علماء التفسير بهذه الأصول، وذلك بالبحث في بيان الفروق الدقيقة بين الكلمات المترادفة، أو بيان الملمح الدلالي لاختيار القرآن الكريم لفظة بعينها أو وضع صيغة دون أخرى، ومما يؤكد اهتمام المفسرين بقضية الاشتقاق والبحث في أصول الكلمات ودلالاتها، ما نجده عند ابن عاشور كنموذج بارز لأولئك الذين أضفوا على منهجهم التفسيري الصبغة اللغوية، حيث يظهر جلياً في تفسيره اهتمامه الكبير بأصول الألفاظ وكيفية اشتقاقها، إذ يردّ معظم الألفاظ إلى أصولها ويزيد على ذلك اهتمامه بعلاقة الاشتقاق بالدلالة والمعنى، فنظراً لشبوع الاعتناء بهذه القضية الصرفية في هذا التفسير، فقد ركّز هذا البحث الموسوم بـ"الأصل الاشتقاقي وأثره في توجيه الدلالة القرآنية عند الطاهر ابن عاشور - قضايا المشتقات نموذجاً" على تحليل بعض النماذج المتعلقة بهذه العملية اللغوية وتخصيصها في المشتقات عبر أنواعها المعروفة، مستخدماً في ذلك المنهج الوصفي التحليلي بدءاً بتوصيف المعاني والمفاهيم المهمة الواردة في البحث، مع إتباع ذلك بدراسة الأمثلة التي تمّ استقراؤها ومناقشتها.

الكلمات المفتاحية: الاشتقاق؛ الصبغة؛ الدلالة؛ السياق؛ الوزن الصرفي.

Abstract:

This research seeks to study one of the morphological issues in the language of the Noble Qur'an specifically, which is the issue of etymology by addressing it in the field of exegesis. The one who investigates the writings of linguists and exegetes finds great interest in this aspect, since it is the return of words to their origins that reveals their connotations and meanings. Exegesis scholars have been interested in these principles by researching the subtle differences between synonymous words, or clarifying the semantic features of choosing a particular word in the Holy Qur'an, or putting a formula over another. What confirms the exegetes' interest in the issue of derivation and research in the origins of words and their connotations is what we find in Ibn Ashour as a prominent model for those who gave their explanatory approach a linguistic tint. It is evident in his interpretation that he pays great attention to the origins of words and how to derive them when he returns most of the words to their origins and increases his interest in the relationship of derivation to semantics and meaning in view of the prevalence of attention to this morphological issue in this interpretation, this research, named "The Derivative Origin and its Impact on Directing the Qur'anic

ومن خلال هذه التعريفات الاصطلاحية يمكن القول: إنَّ في الاشتقاق أصل وفرع، يحتوي الفرع على معنى الأصل، ويزيد عليه معنى آخر يُؤخذ من صيغة الفرع، والمنتبِع لهذه التعريفات السابقة يرى أنَّ علماء اللُّغة لم يتَّفَقوا على تحديد مفهوم ثابت للاشتقاق، ولكن ورغم هذا التباين في طرح المفاهيم، إلا أنَّ جميعها كانت تتمحور حول قطب جامع وتتمركز حول مضمون واحد، وهو: "أَنَّ الاشتقاق أخذ بنية من أخرى مع تغيير ما، ومناسبة في المعنى".

وقد حاول أحد الدارسين المحدثين أن يجمع تلك الآراء المختلفة التي كانت محل تأصيل لظاهرة الاشتقاق من طرف علماء العربية القدامى، ليستخلص منها تعريفاً شاملاً للاشتقاق، حيث وصل في نهاية المطاف إلى هذا المفهوم: "الاشتقاق أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي، ليدلَّ بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معاً". (الحديثي، 1965، صفحة 246)

3 أقسام الاشتقاق وأهميته:

اختلف علماء اللُّغة في تحديد أقسام الاشتقاق على أوجه متباينة:

-الوجه الأول: ويرى أنَّ الاشتقاق ينقسم إلى قسمين: كبير وصغير، وهذا قول ابن جني في كتابه الخصائص "... وذلك أنَّ الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير: ما في أيدي النَّاس وكتبتهم كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتتفرقه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغته ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م)، فإنك تأخذ منه معنى السَّلامة في تصرفه نحو: سلِّم، يسلم

قال الرضوي في شرحه لشافية ابن الحاجب: "الاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذتين من أصل واحد". وجاء في الأشباه والنظائر أنَّ بعضهم قال: "الاشتقاق أن تجد بين اللفظتين مشاركة في المعنى والحروف الأصول مع تغيير ما، أما المشاركة في المعنى فلاهمم لا يجعلون الوجدَّ والموجود من باب الاشتقاق، وأما المشاركة في الحروف الأصول، فلاهمم لا يقولون إنَّ الكاذب والخائن من أصل واحد، وأما التَّغيير من وجه فلا بدَّ منه وإلا لكان هو إياه، ثمَّ أنَّ التَّغيير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان، وقد يكون بتغيير حركة، ولا بدَّ من زيادة أحدهما على الآخر في المعنى، وإلا لزم أن تكون المصادر التي هي من أصل واحد بعضها مشتقَّ من بعض، أما المشتقَّ فهو ما وافقه غيره في حروفه الأصول ومعناه الأصلي من غير جنس معناه".

ونقل السيوطي أيضاً عن شرح التَّسهيل حيث قال: "الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتِّفاقها معنى ومادَّة أصلية وهيئة تركيب لها، ليدلَّ بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة كضارب من ضرب، وحذَّ من حذِّر".

و إلى هذا المعنى يذهب الكثير من اللُّغويين المحدثين، منهم تحديداً د. رمضان عبد التَّوَّاب ، حيث يرى أنَّ الاشتقاق يعني: "توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرَّجوع بها إلى أصل واحد يحدِّد مادتها، ويوحى بمعناها المشترك الأصل، مثلما يوحى بمعناها الخاصَّ الجديد". (رمضان، 1418، صفحة 290)

وصوتيّ في بقيّتها، ومن ذلك مثلا (التعق) و(التهق)، فإنّ الكلمتين اتّفقتا في النّون والقاف وثمة تناسب في الحروف المختلف فيه وهو: العين والهاء فإنّهما من مخرج واحد كما أنّ أحدهما نظير الآخر جبراً أو همساً.

-الوجه الثالث: وهو الذي يرى أنّ الاشتقاق على أربعة أقسام، وهذا الرّأي ذهب إليه أحد الباحثين المحدثين ونقصد بالذكر تحديداً " الأستاذ عبد الله أمين، حيث أضاف الباحث إلى الأقسام الثلاثة السّابقة نوعاً رابعاً اصطلاحاً عليه اسم: "الاشتقاق الكبّار" مريداً به ما عُرف في البحث اللّغوي بالنّحت وهو: "أخذ حروف من كلّ كلمة تضمّها جملة أو تركيب للدّلالة على معنى الجملة أو التركيب الكليّ نحو: "بسملة" بمعنى: بسم الله الرّحمن الرّحيم و"حوقلة" بمعنى: لا حول ولا قوّة إلّا بالله" (أمين، 2000، صفحة 392).

وكخلاصة حول ما تقدّم، يمكن أن نستنتج جملة مفادها أنّ هذه الظّاهرة اللّغوية -أعني الاشتقاق- لا تخرج في أنواعها عمّا أصّل له ابن جيّ من خلال تحديده إيّاها في قسمين رئيسين، بينما وسّع غيره من اللّغويين وبخاصّة المعاصرين منهم دائرة تلك الأقسام إلى ثلاثة بل إلى أربعة إذا أخذنا بالقسم الرّابع الذي تبنّاه الباحث عبد الله أمين والذي سمّاه بالاشتقاق الكبّار. إلّا أنّ الرّأي الصّحيح وهو الذي يطمئنّ إليه اللّغويون ويستقرون عليه أنّ الاشتقاق ثلاثة: الصّغير والكبير والأكبر.

1.3 أهمية الاشتقاق:

من المعلوم عند علماء العربية أنّ الاشتقاق من الوسائل المهمّة التي تدلّنا على أصول الألفاظ، والاشتقاق هو الطّريق إلى فهم اللّغة،

وسلمان، وسلّمى، والسّلامة والسّليم، وعلى ذلك بقيّة الباب إذا تأولته، وأمّا الاشتقاق الأكبر فهو: " أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّنة معنى واحداً تجتمع التّراكيب السّنة وما يتصرّف من كلّ واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصّنعَة والتّأويل إليه كما يفعل الاشتقائيون ذلك التركيب الواحد" (ابن جيّ، 1988، صفحة 88). فالاشتقاق الصّغير: هو الذي تشترك معانيه ومبانيه وإن اختلفت صيغته في معنى واحد جامع بينهما كالسّين واللّام والميم مهما تولّدت منها كلمة مثل (سلم) ينتج منها: لمس، ملس، مسل، لسم، وسمل.

والاشتقاق الأكبر هو: أن ينتج الكلمة الثلاثية ستّ كلمات مشتركة في معنى جامع، وهكذا. -الوجه الثّاني: يرى أنّ الاشتقاق ثلاثة وهذا رأي اللّغويين، حيث يقسمون الاشتقاق إلى ثلاثة أقسام:

أ-الاشتقاق الصّغير أو الأصغر: وهو ما اتّحدت فيه الكلمتان (المشتقّ منها والمشتقة)، في الحروف والتّراكيب، نحو حافظ من الحفظ فإنّ الكلمتين تتّفقان في الحروف الثلاثة، الحاء والطاء وفي ترتيبها.

ب-الاشتقاق الكبير: ويُطلق عليه ابن جيّ مصطلح الاشتقاق الأكبر وهو: اتّحاد مجموعات الكلمات في الحروف دون التّرتيب، ويمثّل لذلك ابن جيّ: اجتماع الكاف واللّام والميم في (ك ل م) و(ك م ل) و(م ل ك) و(م ك ل) و(ل ك م) و(ل م ك) فإنّ بينها جميعاً قدراً مشتركاً من معنى القوّة والشّدّة.

ج-الاشتقاق الأكبر: وتتّفق في هذا القسم الكلمات في معظم الحروف مع وجود تناسب في

وربط ألفاظها، والوصل بين معانيها." (فياض علي الجبوري عبد الرزاق ، 2013، صفحة 24) ويعد الاشتقاق وسيلة مهمة من وسائل نمو اللغة العربية، لذلك فالعربية توصف بأنها لغة اشتقاقية، وعلى هذا الاعتبار يمكن أن نعد

الاشتقاق جسراً يربط بين اللغة والفكر وسبباً ممهّداً إلى البحث بين التعبير والتفكير. وقد أدرك أهل العربية من علمائها قديماً وحديثاً أهمية وقيمة الاشتقاق والدور الفعال الذي يؤديه في نمو اللغة والعمل على اتساعها، ولعل ما أثار عنهم من مؤلفات بنيت على هذه الظاهرة لأبرز دليل على شدة اهتمامهم بالبحث فيها والتأصيل لها، ومن أمثلة تلك المؤلفات التي ظهرت فيها ظاهرة الاشتقاق بارزة، كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، وهو الكتاب الذي قعد من خلاله ابن جني للقسم الثاني عنده من أقسام الاشتقاق - أعني الاشتقاق الأكبر -

وليس غربياً أن تتوالى التأليفات بعد ذلك حول موضوع الاشتقاق، إلى درجة وضع أبحاث مستقلة في ذلك على غرار ما نجده عند ابن السراج (ت 316هـ)، في رسالته المسماة ب: "الاشتقاق"، والتي صدرها بسؤال وجواب، ليُعلم القارئ بأهمية الاشتقاق في اللغة العربية، إذ يقول في رسالته: "ما الغرض في الاشتقاق؟، ولم وقع في الكلام؟، وما الحاجة إليه؟، ثم يجيب قائلاً: "الغرض في الاشتقاق أن به اتسع الكلام، وتُسَلط على القوافي والسجع والخُطب، وتُصَرَف في دقيق المعاني، ثم يقول: "ولو جمدت المصادر وارتفع الاشتقاق في كل الكلام، لم يوجد في الكلام صفة لموصوف ولا فعل لفاعل، وفضل لغة العرب على سائر اللغات بهذه التصاريح وكثرتها،

وإن بالحركة من الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة وبالحرف نفرق بين معان، ولولا هذه الأبنية لاحتجج إلى كلام كثير". (عبد الرزاق فياض علي الجبوري ، 2013، صفحة 24)

وإذا كان هذا الاشتقاق يعدّ مظهراً من مظاهر حيوية العربية، فإنّه كذلك مظهر من مظاهر منطقيتها، واتساقها مع طبيعة الأشياء وذلك عن طريق عملية دقيقة تتمثل في إرجاع الجزئيات إلى الكليات، وكذا ربط تلك الأجزاء المتناثرة بمعنى واحد يجمعها كأصل تعود إليه. وهذه الخاصية التي تنفرد بها العربية، إنّما تعبر عن تلك القدرة الكامنة فيها على الربط والتصنيف سواء أكان ذلك على مستوى الألفاظ أو على مستوى المعاني.

ومما يدل على صحة ما نظر له علماءنا القدامى حول العملية الاشتقاقية، وتحديدًا عند ربطهم بنية الكلمات بمعانيها، أن ما يقدم اليوم من بحوث في إطار الدراسات الدلالية الحديثة يوافق ويؤيد تلك النظرة العميقة لعلمائنا القدامى، "حيث يرى سعيد الأفغاني أن النظر إلى الاشتقاق في العربية يحصل من زاويتين، زاوية عامة ومن طريق غير مباشر، و زاوية خاصة ومن طريق مباشر؛ فالأولى تتعلق باشتقاق كل الكلمات في الأسرة الواحدة من جذر واحد ثلاثي يحدّد بُعد النظر إلى كل تلك الكلمات مرتبة على نسق واحد، وهذا ما يمكن تسميته بالاشتقاق غير المباشر، وأمّا الأخرى فتتعلق بحركة الصيغ، ورصد العلاقات الدلالية القائمة بين المفردات، وهذا ما يُطلق عليه بالاشتقاق المباشر." (عبد الرزاق فياض علي الجبوري ، 2013، صفحة 26)

من خلال احتوائها على ميزة المرونة وسعة الاشتقاق، وذلك لا لشيء إلا للقدرة الكامنة التي يحتلها الاشتقاق في أصول العربية، ومما يدل على تجرّد هذه الظاهرة في العربية، ذلك الاهتمام الواسع الذي نلمسه عند المتقدّمين من أهل اللّغة بها، حيث عبّر عنها ابن فارس بقوله: "لغة العرب أفضل اللّغات وأوسعها." (ابن فارس أحمد، 1997، صفحة 19)

وقد خصّص هذا العنوان باباً في كتابه المسمّى: "الصّاحي" والذي يعدّه الباحثون من أهمّ المصنّفات التي ألّفت في مجال في فقه اللّغة. كما يعدّ الاشتقاق عموماً من أهمّ وسائل التّوليد اللّغوي والتّعبير عن الدلالات الجديدة، وطريقة أفضل للاستجابة لمتطلّبات العصر، بالإضافة إلى ذلك فإنّ للمشتقّات فائدة في بيان التحوّلات والتقلّبات التي تكسب الألفاظ معاني جديدة، ومن الأمثلة الشّاهدة على ذلك، تلك التغيّيرات التي نلاحظها على أبنية (اسم الفاعل) مثلاً، حيث تضيف عليها طوابع من الدلالات والمعاني الجديدة كانتقال المعنى من دلالة اسم الفاعل إلى معنى صيغة المبالغة، ودلالة بنية (أفعل) على التّفصيل، وهكذا.

وبصيغة أخرى حول ما تقدّم من فوائد الاشتقاق، أن كلّ تغيّر في المبنى يحمل في طيّاته تغيّيراً في المعنى، فتصريف الأفعال أو الأسماء هو تغيّر في بنية الكلمة بغرض معنويّ أو لفظي، وهذا أمر منطقيّ، إذ ليس من المعقول أن يتغيّر مبنى الألفاظ وتبقى حاملة المعاني نفسها، فمن الغرابة أن تتعدّد المباني ويبقى الاستعمال الدلاليّ واحداً، لذلك لا يستوي قولنا: "فلان صادق مع قولنا: "فلان صديق أو صدوق، فكلّ معنى يحتاج إلى ما يناسبه من المباني التي يتلائم

كما يضيف د. توفيق شاهين حول خاصيّة الاشتقاق وأنواعه، بأنّه: "وسيلة رائعة لتوليد الألفاظ وتجديد الدلالات، ففيها توليد مستمرّ، ورغم ما توحى به ظاهرة السّبك القالي من رتبة وجمود في القياس، فإنّ هذا وذاك أسدى إلى العربية يدا طولى، وأصبح لنا أن نزيد على الصّيع وأن ننقص منها، وأن نحبي الميّت، ونقيس على مثاله، ونشتقّ على منواله." (شاهين توفيق، 1993، صفحة 104)

فالاشتقاق إذن وعلى اعتبار ما سبق يمكن عدّه الفارق الجوهرى بين اللّغة التي من صفاتها التّموّ والتطوّر وتلك التي من خصائصها التّراكم والتغيّر، وذلك انطلاقاً من كون اللّغات الإنسانيّة تتفاوت فيما بينها وتتمايز من حيث إمكاناتها على تطوير دلالات ألفاظها إلى ثلاث مراتب، قسم منها: (لغات عازلة أو جامدة)، وقسم آخر: (لغات إلحاقية أو إلصاقية)، أما القسم الثّالث فهي اللّغات المتصرّفة أو الاشتقاقية، وهذا القسم هو الذي تنتمي إليه اللّغة العربيّة، ومن الخصائص المميّزة لهذا النّوع من اللّغات أنّها تقبل تكسّر أصولها وذلك بقبول "السّوابق واللّواحق والمقحمات التي توضع في وسط البنية الأصليّة، كما تقبل الإدغام والحذف في بعض الحروف حسب نظام صوتي في كلّ لغة منها." (الزهراني مشرف بن أحمد، 2009، صفحة 430)

ومن خلال هذه الخصائص والتّنوعات الاشتقاقية يتمّ تحديد الهدف الأكبر منها ألا وهو تنوع الدلالات وتجديدها مع كلّ تغيّر يطرأ في بنية الأصل، ونظراً لتوفّر اللّغة العربيّة على هذه الخصائص والصفّات، فقد قرّر علماء اللّغات السّامية، منحها صفة الامتياز عن اللّغات الأريّة

ويتضح ذلك التأثير البارز للاشتقاق في علم التفسير، من خلال إبراز تلك القواعد التي ذكرها المفسرون "والمترتبة باستعمال العرب للألفاظ والمباني وأثرها في اختلاف المفسرين في تفسير آية من كتاب الله. ومن ذلك ما إذا كانت لفظة تحتل أكثر من معنى وأيد تصريف الكلمة أو أصل اشتقاقها أحد الأقوال، فهذا القول هو أولى الأقوال بتفسير الآية، لأن التصريف والاشتقاق يعيدان الألفاظ إلى أصولها، فتتضح الألفاظ والمعاني المترتبة عنها، وقد يدل تصريف الكلمة واشتقاقها على ضعف أحد الأقوال في تفسير الآية لأجل مخالفته لهما." (الهيثي فراس يحي عبد الجليل، 2007، صفحة 35)

وتعد ظاهرة الاشتقاق إحدى الظواهر اللغوية التي تلعب دوراً فعالاً في توسيع دائرة المفردات اللغوية، وتوجيه الدلالات والمعاني للمفردات القرآنية، ومن خلاله يتوصل إلى أصول لغوية ثابتة، ومترتبة تمكن من فهم ما يندرج تحتها من معان ومدلولات مختلفة، وظاهرة الاشتقاق "واحدة من أسخى منابع العطاء، إذ يصاغ الأصل اللغوي للمفردات القرآنية بوساطتها على هيئة أو هيئات تأخذ بأيدينا إلى حيث مستقرها اللغوي ومستودعها الدلالي والمعنوي." (علي نعمة حيدر، 2013، صفحة 301)

ويتبين ذلك التأثير الواضح للاشتقاق أكثر في تفسير المعنى القرآني، إذا نظرنا إلى هذه الظاهرة اللغوية، واعتبرناها جزءاً لا يتجزأ من المعاني الصرفية ككل، لأن بين علم التفسير وعلم الصرف ارتباطاً وثيقاً، وهو ما جعل علماء اللغة والمفسرين، يولون جل اهتمامهم للكشف عن الدلالات الصرفية في القرآن الكريم، والتي منها

معها، فيحقق المتكلم مبتغاه ومراده من الدلالات التي يريد التعبير عنها، فتعدّد صيغ المشتقات يعبر عن تعدّد معانيها، وذلك كله خدمة للمتكلم في تعبيره عن أغراضه البلاغية، وتلبية لحاجاته في الكلام حسب المقامات المقالية المختلفة.

3.2 الاشتقاق وأثره في التفسير:

من الأمور التي تعدّ ضرورة للمفسرين في استنباطهم للمعاني القرآنية، وإبرازهم لها، اعتمادهم على مبحث اللغة، وتحديد البحث في أصولها الأساسية التي يرجع الكلام إليها، إذ تساعد تلك الأصول المفسر في استخلاص المعاني، وبعبارة أوضح فإن المفسر، يستوجب عليه أن يستشهد باللغة ويتبع القواعد القولية والتصريفية التي يبني عليها اللسان العربي، وذلك بغية - كما أشرت سابقاً - فهم معاني كتاب الله تعالى وتراكيبه المتنوعة، ولهذه الأهمية التي يكتسبها علم اللغة في خدمة علوم التفسير، فقد اتفق العلماء على أنّ الرجوع إلى هذا العلم الجليل، أمر حتمي لا يمكن تجاوزه، لأن الناظر في لغة القرآن الكريم، يدرك حق الإدراك أنه منزل بلسان عربي مبين، وكما هو مقرر فإن الألفاظ دالة على معانيها الموضوعية لها في قانون لغة العرب وهو الذي نزل به القرآن الكريم، فسبيل المفسر في بحثه عن المعاني القرآنية لا يخرج على ما ورد في لسان العرب، لذا ينبغي على المفسر أن يكون عارفاً بلغة العرب وحقائقها، لأنه لا يمكن له تفسير شيء من القرآن الكريم، إلا عن طريق العودة إلى هذه المفاهيم اللغوية الثابتة، غمي محطّ الكشف عن أسرار القرآن ومعانيه.

المعنى يكتسب أبعاداً واضحة في تحديد المفهوم المعرفي للألفاظ، كالبحث في أصول الاشتقاق الذي من خلاله يتضح الطريق بدقة في إدراك عمق النصوص والوقوف على أسرارها.

ومن زاوية أخرى فإنه لما كان المعتمد في فهم معاني الألفاظ ودلالاتها هو البحث عن منشأها الذي نشأت منه، فإن المتحري لمؤلفات اللغويين والمفسرين يجد اهتماماً بالغا في هذا الجانب، وذلك أنّ إرجاع الألفاظ إلى أصولها هو الذي يكشف عن دلالاتها ومعانيها، وقد اهتم علماء اللغة بهذه الأصول وعلى رأسهم البلاغيون-خصوصاً في مجال التفسير- وذلك بالبحث في بيان الفروق الدقيقة بين الكلمات المترادفة، أو بيان الملمح الدلالي لاختيار القرآن الكريم لفظاً بعينها أو وضع صيغة دون أخرى.

ومما يؤكد اهتمام اللغويين بقضية الاشتقاق والبحث في أصول الكلمات ودلالاتها، ما نجده عند ابن عاشور كمثال لهؤلاء المفسرين، حيث يظهر جلياً في تفسيره اهتمامه الكبير بأصول الألفاظ وكيفية اشتقاقها، إذ يردّ معظم الألفاظ إلى أصولها ويزيد على ذلك اهتمامه بعلاقة الاشتقاق بالدلالة والمعنى، فمادة الافتعال مثلا إلى جانب أصلها الاشتقاقات في تدلّ عنده على تكلف الفعل مثل الاكتساب والاختلاف، وهذه العبارة جامعة بين الاهتمام بالأصل الاشتقاقات، وبين دلالة هذا الاشتقاق وأثرها المعنوي، ويمكن إجمال تلك العلاقة الوطيدة بين الاشتقاق وارتباطه الوثيق بالمعنى في المظاهر التالية:

- ضبط بنية الكلمة بناء على أصلها: والمراد من ضبط بنية الكلمة هو ضبط البنية وسائر الحروف المتعلقة بها، وهذا العمل يختص به

المشتقات، وبناء على هذه القيمة اللغوية فقد اشترطوا في المعنى بالتفسير، أن يكون ملماً بعلوم العربية وبخاصة علمي الصرف والنحو، إذ الغاية الكبرى التي يرمي إليها علم الصرف مثلا، تقويم اللسان والحفاظ على النطق الصحيح، ومراعاة قوانين كتابة اللغة، وذلك بهدف إدراك معاني الألفاظ والكيفيات التي تستعمل بها في المواضع المختلفة، وبهذا الهدف الأسعي الذي ينفرد به علم الصرف، يتبين فضله، وتلحظ قيمته، ومدى تأثيره في إدراك وفهم معاني النص القرآني.

ولعل أفضل ما يبرز ذلك التأثير، وتلك العلاقة المتينة بين الاشتقاق كسمة لغوية، وبين علم التفسير الهادف إلى خدمة النص القرآني، ما ذكره علماء اللغة من أمثلة شاهدة على ما نحن بصدد تقريره، قال ابن عصفور: "ومما يبين شرفه (يعني علم الصرف)، أيضا أنه لا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، ألا ترى أنّ جماعة من المتكلمين امتنعوا من وصف الله سبحانه ب: "حنّان"، لأنه من الحنين، والحنّة من صفات البشر الخاصة بهم، تعالى الله عن ذلك." (الإشبيلي ابن عصفور، 1987، صفحة 28)

ويضيف ابن منظور: "وكان بعض مشايخنا أنكر التشديد فيه لأنه ذهب به إلى الحنين، فاستوحش أن يكون الحنين من صفات الله تعالى، وإنما معنى الحنان الرحيم من الحنان، والحنين الشديد من البكاء والطرب." (ابن منظور جمال الدين، 1414، صفحة 634)

4 علاقة الاشتقاق بالمعنى:

يشغل المعنى حيزاً كبيراً من مباحث العلوم المختلفة وفي مقدّمها علم اللغة والفقه والبلاغة وعلم التفسير، وبناء على هذا المنطلق فإن

من تغيرات بالزيادة أو الحذف أو الإبدال أو الإعلال أو غير ذلك، فإنه يبقى متين الصلة بينه وبين أصله الاشتقاقي من حيث الدلالة، ولعل من أبرز علماء اللغة الذين التفتوا إلى هذا الجانب التفات قويا، "ابن فارس الذي صنّف معجمه الفذّ (مقاييس اللغة)، على هذه الصّورة، وطريقته فيه أنه ينظر في جميع ما صحّ عنده من الألفاظ في الجذر الواحد، ويردّها جميعا إلى أصل دلالي أو أكثر، يأتي أن يخرج لفظة من هذه الألفاظ عما استنبطه من أصول عامّة، تعدّ قواعد دلالية بناء على استقرائه." (الزهراني مشرف بن أحمد، 2009، صفحة 450)

ومن الأمثلة التي تبرّر هذا المسلك الذي سلكه ابن فارس في معجمه، قوله في الجذر اللغوي (بقع): "الباء والقاف والعين أصل واحد ترجع إليه فروعه كلّها، وإن كان في بعضها بعد، فالجنس واحد وهو مخالفة الألوان بعضها بعضا." (ابن فارس أحمد، 1997، صفحة 129) وانطلاقا من هذا لنصّ يتّضح مدى تمسك ابن فارس بقضية الأصل الذي يردّ إليه كلّ الفروع المتعلقة بتقلبات الكلمة، وهو بذلك يتّبع القاعدة التي مفادها، أنه مهما ابتعدت الدلالات التي ينتمي إليها اللفظ الواحد، فإنّ النّظر فيها بالأساس يكون من خلال ذلك الرابطة الدلالي الجامع لها (أي الذي تعود إليه في أصلها. وباتجاه هذه القاعدة، التي طبّقها صاحب معجم (مقاييس اللغة)، في مؤلّفه، فقد اضطرتّه إلى التخلّي عن كثير من الكلام العربي المرويّ عن طريق السّماع، والعلّة هي أنّ كون ذلك الكلام لا يرجع إلى أصل اشتقاقي واحد، أو كون العلاقة متباعدة بين تلك الدلالة التي يحملها اللفظ وبين الأصل الذي تعود إليه، بحيث لا يمكن تمييزها.

علم الصّرف، فهو الذي يجعلها متجلية واضحة المعنى، ومن أجل ذلك فإنّ ضبط بنية الكلمة يعدّ أولّ العمليات التي يجب القيام بها، باعتباره المنبع الرئيس، في الكشف عن دلالة اللفظة، والمميّز الأساسي بينها وبين ما يشبهها في الرّسم من ألفاظ أخرى، "فلو تأملنا هذا الرّسم (تبت)، لوجدنا أنه يحتاج إلى ضبط حروفه كلّها حتّى يُعرف المراد منه، فلو كان الضبط هكذا (تُبْتُ) فهو فعل دالّ على التوبة الواقعة في الماضي، من مفرد يتكلّم عن نفسه." (الزهراني مشرف بن أحمد، 2009، صفحة 435) بينما لو كان ضبط هذه الصيغة المأخوذة كمثل بهذا الشكل (تَبْتُ)، لتغيّر المعنى وأصبح الفعل يدلّ على "التّباب وهو الهلاك والخسران الواقع في الزّمن الماضي أو المدعو بوقوعه على مفرد مؤنث غائب متكلّم عنه" (الزهراني مشرف بن أحمد، 2009، صفحة 438)، وهكذا تتغيّر معاني الألفاظ كلّما غيّرنا الضبط الصّيغي لها، وهذه العملية الاشتقاقية الصّرفية، استند إليها صاحب التّحرير والتّنوير في تفسيره، ويظهر ذلك جليّا من خلال تلك المسائل اللغوية التي تعرض لها، في إبرازها للكثير من معاني الآيات القرآنية ذات الصّلة بظاهرة الاشتقاق من خلال البحث في أصولها أو صيغها الصّرفية، وليس هذا موضع البسط في هذه القضية، لأنّ ذلك خاص بالجانب التحليلي الذي سيرد -بحول الله تعالى- في الفصول اللاحقة من هذا البحث.

-دلالة الكلمة على أصلها: والمقصود من ذلك أنّ هناك علاقة أخرى إلى جانب العلاقة السابقة والتي وُضّحت في العنصر الأول، مفادها أنّ هناك ارتباط قويّ بين الكلمة وبين أصلها الاشتقاقي من حيث المعنى، إذ أنّ اللفظ وعلى الرّغم ما يلحقه

استبداله بلفظ (لُئست). في قوله: "لا يقل أحدكم خُبئت نفسي ولكن ليقل: لئست نفسي." (البخاري، 1989، صفحة 5 رقم 5825) فهذه الأمثلة وغيرها تدلّ على الالتفات منذ القديم إلى الفروق الدلالية بين الألفاظ، سعياً نحو دقة التعبير المبنية على دقة الدلالة، وكثرة التّأليف في هذا الجانب خير برهان على شدة حرص اللّغويين العرب على مراعاة تلك الفروق الدلالية بين الألفاظ، ومن أشهر المؤلّفين في هذا، نذكر منهم على سبيل التّمثيل لا الحصر: ابن قتيبة، وأبو هلال العسكري، وابن جيّ وغيرهم.

ومما يوضّح أيضاً تلك العلاقة القائمة بين الاشتقاق والمعنى أو الدلالة أنّ الملاحظ على اللّغة العربية، اختصاصها بتلك الصّيغ الصّرفية المتنوعة، والتي تعبّر بها عن مختلف المعاني تعبيراً أقلّ ما يقال عنه أنه يتّصف بالدقّة والاختصار، وهذا كلّه لا يتأتّى إلّا ضمن سياقات ومقامات مختلفة، يتمّ فيها التّعبير عن تلك المعاني المراد إيصالها للمتلقّي.

ومما يزيد تلك العلاقة أطراداً، أنّ الكثير من علماء اللّغة والمفسّرين، يعتمدون في إبرازهم للفروق الدلالية بين الألفاظ بناء على افتراق المعاني نتيجة لفروق اشتقاقية لألفاظها، فقد فرق السيوطي بين الخوف والخشية على أساس اشتقاقيّ، إذ الخشية مأخوذة من قولهم: شجرة خشية أي يابسة وهو فوات بالكلية، والخوف من ناقة خوفاء أي بها داء وهو نقص وليس بفوات." (السيوطي جلال الدّين ، 2008، صفحة 621) وتتأكّد هذه العلاقة بين الاشتقاق والمعنى أو الدلالة، إذا نظرنا إليها بمفهوم أعمّ، وذلك من خلال تمييز تلك الخصائص الكبرى التي تنفرد بها

وقد تركت هذه المنهجية في التحري والعودة إلى الأصل أثرها عند صاحب التّحرير والتّنوير، وقد تجلّى ذلك في تعامله مع كثير من مفردات القرآن الكريم، إذ تجده يلتفت إلى الأصل الدلالي للجذر ويُجربه على مشتقاته، وقد توصّل ابن عاشور من خلال التّحليلات اللّغوية التي قدّمها في مجال التّفسير القرآني وبخاصّة في تلك المواضع التي وقع فيها الاشتقاق، إلى الكثير من القضايا الدلالية التي يعدها الباحثون اليوم من صميم الدّراسات الدلالية الحديثة، وتوجيه ذلك سيأتي الحديث عنه من خلال القضايا التي سنذكرها في الفصول التّطبيقية.

الفروق الدلالية: هناك علاقة وطيدة بين البحث في دلالة الكلمة على أصلها، وبين الفروق الدلالية بين الكلمات، إذ أنه بالاعتماد على الأوّل يتمّ تبيين تلك الفروق الدلالية بين الألفاظ المتقاربة في المعنى بناء على أصولها الاشتقاقية، والبحث في دلالات الألفاظ والفروقات بين معانيها المختلفة باب واسع في العربية، "لا يقوى على مراسه كلّ أحد من أرباب القول العالمين بتصاريه، وقد استعمل هذا الباب في إبراز معاني الشعراء، وتعدّدت أوجه النقد الموجه إليهم في الدلالات الدقيقة للألفاظ." (الزهراني مشرف بن أحمد ، 2009، صفحة 451)

ومن ذلك مثلاً، "توجيه النابغة الذبياني لحسان بن ثابت أن يغيّر لفظ (يلمعن)، إلى (يرقن) في قوله:

لنا الجففات الغرّيلمعن في الضّحى*** وأسيافنا يقطن من نجدة دما." (ابن علي أحمد الفلقشندي ، 1987، صفحة 211)

وكذلك حديث النّبّي (صلى الله عليه وسلّم)، الذي ينهى فيه عن لفظ (خُبئت)، ويحثّ على

فقد دلت على قطع الصلة بين اثنين أو جماعتين". (ريدة بن عزوز، 1989، صفحة 35) قراءة تحليلية لبعض النماذج التي أوردها صاحب التحرير والتنوير في إبراز أثر الأصول الاشتقاقية وأهميتها في توجيه الدلالة القرآنية "قضايا المشتقات نموذجاً".

لما كان المعتمد في فهم دلالات الألفاظ هو التحري عن منشأها والبحث عن أصلها الاشتقاقي الذي نشأت منه، فقد وُجد هذا التحري يستحوذ على اهتمام اللغويين والمفسرين، فيرجعون الألفاظ إلى أصولها الأولى كشفاً عن أصل دلالتها" (الزهراني مشرف بن أحمد، 2009، صفحة 427)، ومن بين المفسرين المعاصرين الذين أظهروا عناية واهتماماً واسعاً بأصول الألفاظ واشتقاقها، العلامة محمد الطاهر بن عاشور في تفسيره "التحرير والتنوير"، فالمتتبع لهذا التفسير يجد صاحبه يردّ معظم الألفاظ إلى أصولها ويزيد على ذلك اهتمامه بعلاقة الاشتقاق وارتباطها بالدلالة، وهو الذي ستحاول هذه الدراسة التطرق إليه، متخذة قضايا المشتقات نموذجاً يجسد ذلك الاعتناء الذي أظهره ابن عاشور من خلالها للأصول الاشتقاقية، وإبراز أثرها في تفسير المعنى القرآني.

1.5 قضايا متعلقة باسم الفاعل:

● في قول الله تعالى: الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين⁽¹⁾: قال ابن عاشور: "فأما {مَلِكٌ}، فهو مؤذن بإقامة العدل وعدم اليهودية فيه؛ لأن شأن الملك أن يدبر صلاح الرعية ويذب عنهم، ولذلك أقام الناس الملوك عليهم، ولو قيل رب يوم الدين لكان فيه مطعم للمفسدين يجدون من شأن الرب

اللغة العربية، والمتمثلة تحديداً في كونها " تتضمن صيغاً صرفية متنوعة تمكن من التعبير عن مختلف المعاني، تعبيراً دقيقاً أو موجزاً، فينبغي للمتكلم أن ينتبه إلى تنوع هذه الصيغ ومعرفة المستعمل منها، وإدراك ما تفيد من دقائق مختلفة باختلاف السياق أو المقام، والصيغة الواحدة قد يتغير معناها بتغير السياق أو المقام." (ريدة بن عزوز، 1989، صفحة 34) ومما تقدم تبيين تلك القيمة والأهمية التي تؤذيها الصيغة الصرفية في الكلام، إذ تعدّ عنصراً من العناصر الأساسية في تحديد المعنى، ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقة من مادة واحدة، فالصيغة هي التي تُقيم الفروق بين (كاتب، ومكتوب، وكتابة)، وبين (شريك، واشترك، وشركة)، "فهي التي تخصص المعنى وتحدده، كتحديد معنى الفاعلية فيما كان على وزن فاعل من الثلاثي، أو مفعل من أفعال، أو مفعل من افتعل... الخ. ومعنى المفعولية في أوزان اسم المفعول، أو معنى الطلب في استفعل كاستغفر واسترحم." (ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، 2005، صفحة 191)

وتعدّ هذه الصيغ والأوزان بالنسبة لتلك "المفاهيم العامة المعبر عنها في العربية بالمواد، بمثابة قوالب تُصاغ فيها الألفاظ وتُحدّد بها المعاني بالكلية، فإذا وضعت مادة (ق، ط، ع)، في قالب من قوالب الأبنية، وصُغيت على مقداره كأن جعلتها على بناء (مَفْعَل)، فقلت مَقْطَعٌ فقد أخرجت منها لفظاً يدلّ على آلة القطع، وإن قلت (مَقْطَع)، على وزن (مَفْعَل)، فقد دلت على مكان القطع، وإن قلت: (مقاطعة)، على وزن (مفاعلة)،

¹ سورة الفاتحة، الآيات: 2 - 3 - 4.

دلالة «الملك» بفتح الميم ونظيرتها بكسر الميم، ومن هنا يتبين أن ابن عاشور كثيرا ما يستعين بإرجاع الصيغ إلى أصولها الاشتقاقية من أجل الوصول إلى المعنى القرآني، وخير دليل على ذلك أنه قبل بحثه عن المعنى العام للآية الكريمة شرع أولا في التفرقة بين أصل الصيغتين «مَلِكٌ» و«مَالِكٌ»، حيث حدد الأولى على أنها صفة مشبهة التي من خصائصها اللزوم والثبوت، لذلك قال: "فالأول صفة مشبهة صارت اسما لصاحب الملك (بضم الميم)" (ابن عاشور محمّد الطاهر، 1984، صفحة ج 12 ص 174): أي إن صفة الملك ثابتة لله عز وجل، لا يشاركه فيها أحد فيما يختص به (وهو يوم الدين)، الذي أضيفت له هذه الصفة، بينما حدد الثانية على أنها اسم فاعل من الفعل «مَلِكٌ» إذا اتصف بالملك (بكسر الميم)، والتعبير باسم الفاعل كذلك يعني لزوم تلك الصفة لصاحبها واستمرارها له. ومن دقة تحليل ابن عاشور كذلك أنه بعد التفريق بين الصيغتين من حيث الجانب الاشتقاقي تجده يحاول التوفيق بينهما في المعنى من خلال الجمع بينهما في الإضافة، فكلاهما مضاف إلى {يَوْمَ الدِّينِ}، وفي هذه الإضافة يستويان في إفادة معنى واحد، وهو أن «مَلِكٌ» و«مَالِكٌ» تعني المتصرف في شؤون ذلك اليوم دوم مشارك.

• وقال رحمه الله في تفسيره لقول الله عز وجل: إِنَّ الدِّينَ أَمْنُوا وَالدِّينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا

رحمة وصفحا...وقوله: {مَلِكٌ} قرأه الجمهور بدون ألف بعد الميم، وقرأه عاصم والكسائي ويعقوب وخلف: {مَالِكٌ} بالألف)، فالأول صفة مشبهة صارت اسما لصاحب الملك (بضم الميم) والثاني اسم فاعل من «مَلِكٌ» إذا اتصف بالملك (بكسر الميم)". (ابن عاشور محمّد الطاهر، 1984، صفحة ج 12 ص 174)

من خلال هذا التوضيح الدقيق الذي قدّمه ابن عاشور حول قوله تعالى: {مَالِكٌ يَوْمَ الدِّينِ} يمكن القول إن المنهجية المتبعة من صاحب {التحرير والتنوير} في تفسيره لهذه الآية منطلقها هو محاولة الاكتشاف الدلالي الذي أفادته صيغة «ملك».

إذ المدقق في هذا التحليل المقدم يلحظ شدة اعتناء ابن عاشور بالتنبيه على الأصل الاشتقاقي لهذه الصيغة، بل وجعل البحث في اشتقاق صيغة «ملك» المحور العام الذي يستنبط منه المعنى الدلالي للآية ككل، ويظهر ذلك من خلال تنبيهه على التوجيه القرآني بين صيغة «ملك»- وهي قراءة الجمهور- وبين صيغة «مالك» التي انفرد بها بعض القراء، وغرضه من هذا التوجيه هو خدمة النوع الاشتقاقي وإبرازه في كل قراءة؛ حيث جعل صيغة القراءة الأولى صفة مشبهة، وجعل صيغة القراءة الثانية اسم فاعل.

ثم يواصل ابن عاشور حديثه في إطار الدلالة الاشتقاقية من خلال حرصه الشديد على بيان أصل هذه الصيغة واشتقاقها، مع الاستشهاد بآراء بعض المفسرين، كتوجيه ابن عطية لهذه المسألة، والذي أرجع هذه الصيغة «مالك» إلى «مَلِكٌ» التي بمعنى شَدَّ وَضَبَطَ.

وتبرز دقة ابن عاشور في تحليله باهتمامه الواسع في التفريق بين الصيغ المتشابهة، فقد فرّق بين

في هذه الصيغة على أنه مشتق من الفعل «صبأ»، والذي يدل على معنى الظهور والطلوع، ولأن الصابئة فرقة كانت تعبد النجوم فنسبت إليها؛ إذ إنه يقال: صبأ النجم، إذا ظهر وطلع، أما على توجيهه (أي المعنى) على قراءة نافع (بالتخفيف) وعدم إثبات الهمز في الصيغة نفسها (الصَّابِيْنَ) فإنه يستوجب أن نجعل اسم الفاعل مختلفاً في الأصل الاشتقاقي على توجيه الأول فهو هنا -كما يقول ابن عاشور- جمع «صابٍ» (مثل «رامٍ»)، فهو اسم فاعل من «صَبَا يَصْبُو» إذا مال " (ابن عاشور محمّد الطاهر، 1984، صفحة ج 1 ص 534).

والميل ها هنا ليس معناه الطلوع والظهور كما في التوجيه الأول، بل تعني -كما أوضح ابن عاشور- أن «الصابئين» على هذه القراءة وعلى هذا الاشتقاق إنما تعني أن هؤلاء القوم مالوا عن كل دين إلى دين عبادة النجوم.

وخلاصة القول في هذا المثال الذي يبرز فيه تأثير الدلالة الاشتقاقية بشكل واسع وجلي في توجيه المعنى القرآني، فإنه على الرغم من اختلاف الجذر الاشتقاقي لصيغة القراءتين إلا أنه يمكن توافقهما في معنى عام مشترك؛ إذ الأصل -كما قال ابن عاشور- توافق القراءات في المعنى، وبيان ذلك أن الدلالة التي يؤديها الفعل «صبأ» (بالهمز) وهي الظهور والطلوع الذي هو من خصائص وميزات النجوم، مكملة للدلالة التي يؤديها الفعل «صبأ» (بالتخفيف) والتي تعني الميل الذي هو التحيز إلى عبادة النجوم وترك الأديان الأخرى، فكلاهما يكمل الآخر، وذلك على معنى أن «صبأ» مضاف إلى خاصية وميزة يتميز بها النجم الذي يعبدونه، وكذلك معنى «صبأ»

هُمَّ يَخْرُتُونَ⁽²⁾: "... وأما قوله: {وَالصَّابِئِينَ} فقرأ الجمهور بهمزة بعد الموحدة على صيغة جمع «صابٍ» بهمزة في آخره، وقرأ نافع وحده بياء ساكنة بعد الموحدة المكسورة، على أنه جمع «صابٍ» منقوصاً، فأما على قراءة الجمهور فالصابئون لعله جمع «صابٍ»، و«صابٍ» لعله اسم فاعل «صبأ» مهموزاً؛ أي ظهر وطلع؛ يقال: صبأ النجم أي طلع، وليس هو من «صَبَا يَصْبُو» إذا مال؛ لأن قراءة الهمز تدل على أن ترك تخفيف الهمز في غيرها تخفيف؛ لأن الأصل توافق القراءات في المعنى... وأما على قراءة نافع فإيهم جعلوها جمع «صابٍ» (مثل «رامٍ»)، فهو اسم فاعل من «صَبَا يَصْبُو» إذا مال، قالوا: لأن أهل هذا الدين مالوا عن كل دين إلى دين عبادة النجوم" (ابن عاشور محمّد الطاهر، 1984، صفحة ج 1 ص 533).

• من خلال تحليل ابن عاشور لهذا المثال نلاحظ مرة أخرى شدة اعتناؤه بالتركيز على المعنى القرآني وتوجيهه من خلال الرجوع بالصيغة إلى أصولها الاشتقاقية، لكنّه في هذا السياق اتخذ أسلوباً آخر في التحليل؛ حيث بدأ بعرض حديثه عن القراءات القرآنية وتوجيه تلك الصيغة من خلالها (أعني التوجيه القرآني)، ثم ربطها بالجانب الاشتقاقي فيها؛ إذ التفريق بين قراءة نافع وقراءة الجمهور لصيغة اسم الفاعل «الصابئين» كان هو المنطلق الذي انطلق منه ابن عاشور ليصل من خلاله إلى إبراز تلك المفارقة في الدلالة الاشتقاقية، ومن ثم في المعنى السياقي الذي تفيده الآية، وتوضيح ذلك أن توجيه المعنى على قراءة الجمهور بإثبات الهمز في {الصَّابِئِينَ} يجعلنا نذهب باسم الفاعل

(2) سورة البقرة، الآية: 62.

الثلاثي «دَبَّرَ» إذا مشى من ورائه، ومصدره هو الدُّبُور (بضم الدال).

ويدقق ابن عاشور في إظهار توافق المعنى بين هذه الصيغة (اسم الفاعل) ومدلولها الاشتقائي، وبين معنى القطع، وذلك بإيراده لآية أخرى للاستشهاد وتأييد المعنى؛ كما في قوله تعالى: (فاسر بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم) ، التي تعني كذلك الورا، فالدَّابِر في سياق الآية له علاقة قوِّية من حيث المعنى بما يتضمَّنه سياق الآية ككل، ومراد ذلك أن القطع الذي يعني استئصال الشَّيء عن آخره إنَّما يبدأ بالتدرُّج إلى أن يصل إلى آخره وهو الدابر.

وبالمعنى الكنائي الذي أورده ابن عاشور أن التعبير بقطع الدابر إنما هو كناية عن ذهاب الجميع من المكذبين والظالمين "الذين اصطَلوا بالعذاب وتقطعت بهم الأسباب على ما قضاه الله وقدره من خلال هلاكهم، فإن بذلك تتبين آياته وإكرامه لأولياءه وإهانته لأعدائه، وصدق ما جاء به المرسلون". (السَّعدي عبد الرحمن بن ناصر، 2000، صفحة 433)

وخلاصة القول في هذا المثال القرآني أنه شاهد كذلك من الشواهد التي توضح وتبين كيف يمكن للدلالة الاشتقاقية أن تؤثر في المعنى تأثيراً مباشراً ودقيقاً.

2.5 قضايا متعلِّقة بالصِّفة المشبَّهة:

● قال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿الحمد لله ربَّ العالمين﴾⁽⁶⁾: "... والرب إِمَّا مصدر وإمَّا صفة مشبَّهة على وزن فعل، من رَبَّه يَرْبُّه ؛ بمعنى رَبَّاه ، و هو رَبٌّ ؛ بمعنى مُرَبٍِّ و سائِسٍ. والتَّربُّية تبليغ الشَّيء إلى كماله تدريجاً، ويجوز أن يكون

الذي فيه الميل المباشر إلى دين عبادة النجوم والابتعاد عن جميع الأديان الأخرى، فضلال الصابئة حاصل بالأصلين الاشتقائيين، ففي الأول حصل بإسناده إلى ميزة من ميزات النجوم ومن ثم عبادتها، وفي الثاني حصل بالاتصال المباشر، وذلك عن طريق الميل والتحيز لهذا الدين الذي يعبد فيه النجم ويعظم.

● وقال في تفسيره لقول الله تعالى: "فَقَطِّعْ دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله ربَّ العالمين"⁽³⁾: "... و{الدَّابِرُ} اسم فاعل من «دَبَّرَه» (من باب كَتَبَ) إذا مشى من ورائه، و المصدر: الدُّبُور (بضمِّ الدال)، ودابِرُ النَّاسِ: آخِرُهُم، وذلك مشتقٌّ من الدَّبَر وهو الورا، قال الله تعالى: فاسر بأهلك بقطع من الليل واتبع أدبارهم⁽⁴⁾، وقطع الدَّابِر كناية عن ذهاب الجميع؛ لأنَّ المستأصل يبدأ بما يليه، ويذهب يستأصل إلى أن يبلغ آخره وهو دابره، وهذا ممَّا جرى مجرى المثل، وقد تكرر في القرآن، كقوله تعالى: وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين⁽⁵⁾". (ابن عاشور محمَّد الطَّاهر، 1984، صفحة ج7 ص 231)

من خلال هذا المثال يتَّضح توالي التحليلات التي دقق فيها ابن عاشور تركيزه على الجانب الاشتقائي للصيغ، وفي سياق هذه الآية حاول كذلك تفسير المعنى الذي أفادته الآية القرآنية ككل من خلال تركيز البحث وجعل محوره يدور حول الدلالة الاشتقاقية للصيغة القرآنية، فصيغة «دابر» هنا تعني الورا أو آخر الشَّيء، وذلك بالرجوع إلى الأصل فهو مأخوذ من الفعل

(3) سورة الأنعام، الآية: 45.

(4) سورة الحجر، الآية: 66.

(5) سورة الفاتحة، الآية: 2.

(6) سورة الحجر، الآية: 65.

وقال صاحب الكشاف ومن تابعه إنه "لم يطلق على غيره" (الزمخشري أبو القاسم جار الله ، 1407، صفحة 1 ج ص 06) تعالى إلا مقيداً أولم يأتي على ذلك بسند، وقد رأيت أن الاستعمال بخلافه، أما إطلاقه على كل من آلهتهم فلا مرية فيه؛ كما قال غاوي بن ظالم أبو عباس بن مرداس:

[على الطويل]

أَرَبٌ يَبُولُ التُّغْلِيَانِ بِرَأْسِهِ

لَقَدْ هَانَ مَنْ بَالَتْ عَلَيْهِ التُّغْلِيَابُ.

وَسَمَوَا العزى: الرِّبَّةَ، وجمعه على "أرباب" أدل دليل على إطلاقه على متعدّد، فكيف تصح دعوى تخصيص إطلاقه عندهم بالله تعالى، وأما إطلاقه مضافاً أو متعلّقاً بخاص فظاهر وروده بكثرة؛ نحو: رَبُّ الدَّارِ وَرَبُّ الفرسِ وَرَبُّ بني فلان... (ابن عاشور محمّد الطاهر، 1984، صفحة 1 ج ص 167)

لقد شغلت قضية البحث في الأصل الاشتقاقي لمفردات وصيغ الكلمات القرآنية صاحب التحرير والتنوير، وخير دليل على ذلك أنه كثيراً ما يوجّه المعنى القرآني، بناء على قضية الأصل والجزر الاشتقاقي للكلمات، وخير شاهد على ذلك هذا المثال الذي جعل فيه ابن عاشور لفظة "الرب" مداراً لسياق الآية والمعنى المراد منها، حيث استطرّد في تحليل هذه المفردة بشكل ملفت للنظر، فالتأمّل والمدقّق للتحليلات اللغوية المذكورة في سياق هذه الآية الكريمة يلحظ شدّة اعتناء الشّيخ بالبحث في الأصل الاشتقاقي ومحورة المعنى حوله، فقد وجّه المعنى على هذا الأساس باختياره لرأيتين لغويتين بارزتين، الرأى الأول وهو الذي اختاره ورجّحه والذي يعد الأصل الاشتقاقي للفظ (الرب) مأخوذ

من "رَبَّه" بمعنى مَلَكه؛ فإن كان مصدراً على الوجهين فالوصف به للمبالغة، وهو ظاهر، وإن كان صفة مشبهة على الوجهين فهي واردة على القليل في أوزان الصّفة المشبهة؛ فإنها لا تكون على "فَعْل" من "فَعَلَ يَفْعُلُ" إلا قليلاً، من ذلك قولهم: نَمَّ الحديثُ يَنْمُهُ، فهو نَمٌّ للحديث.

والأظهر أنه مشتق من "رَبَّه" بمعنى رباها وساسه، لا من "رَبَّه" بمعنى مَلَكه؛ لأنّ الأول الأنسب بالمقام هنا؛ إذ المراد أنه مدير الخلائق وسائس أمورها ومبلغها غاية كمالها، ولأنه لو حمل على معنى المالك لكان قوله تعالى بعد ذلك: (ملك يوم الدين) ⁽⁷⁾ كالتأكيد، والتأكيد خلاف الأصل، ولا داعي إليه هنا، إلا أن يجاب بأن "العالمين" لا يشمل إلا عوالم الدنيا، فيحتاج إلى بيان أنه ملك الآخرة كما أنه ملك الدنيا، وإن كان الأكثر في كلام العرب ورود الرب بمعنى الملك والسيد، وذلك الذي دعا صاحب (الكشاف) إلى الاختصار على معنى السيد والملك، وجوّز فيه وجبي المصدرية والصّفة، إلا أنّ قرينة المقام قد تصرف عن حمل اللفظ على أكثر موارده إلى حمله على ما دونه فإن كلا الاستعمالين شهير، حقيقي أو مجازي، والتبادر العارض من المقام المخصوص لا يقضي بتبادر استعماله في ذلك المعنى في جميع المواقع كما لا يخفى. والعرب لم تكن تخصّ لفظ الربّ به تعالى، لا مطلقاً ولا مقيداً، لما علمت من وزنه و اشتقاقه. قال الحارث بن حلزة: [على الخفيف]

وَهُوَ الرَّبُّ والشَّهِيدُ عَلَى يَوْمِ الحيارين والبلاءِ بِلَاءٍ.

يعني عمرو بن هند....

(7) سورة الفاتحة، الآية: 4.

وهذا الرأْي خلاف ما اختاره الرّمخسري من كون لفظ "الربّ" إنّما أُطلق على غير الله تعالى مقيداً، ولكن لم يستند إلى دليل أو شاهد يذكر، وقد ردّ ابن عاشور هذا القول لافتقاره للدليل، ثمّ بيّن أنّ إطلاقه إنّما كان على ألّهم المتعدّدة، وقد بيّن ذلك بشواهد تدلّ على صحّة ما ذهب إليه، وأنّ إطلاق لفظ "الربّ" على الله تعالى تخصيص لا برهان عليه، أمّا إطلاقه بالإضافة أو بالتعليق فوارد مطّرد في كلام العرب.

وممّا تقدّم يتّضح أنّ ابن عاشور قد ركّز على قضية الأصل الاشتقائي في تحليله لهذا المثال مع شدّة اعتناؤه بالسّياق القرآني وإبراز تلك العلاقة الوطيدة بين الصّيغة ووظيفتها التركيبية داخل السّياق.

● وقال في تفسيره لقوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾⁽⁸⁾: "... و(اللّطيفُ): وصف مشتق من اللّطف أو من اللّطافة، يقال: لَطَفَ (يفتح الطّاء)؛ بمعنى رفق وأكرم واحتفى، ويتعدى بالباء وباللام باعتبار ملاحظة معنى "رَفَقَ" أو معنى "أحسَنَ"، ولذلك سميت الطرفة والتّحفة التي يكرم بها المرء لطفًا (بالتّحريك)، وجمعها: ألطاف، فالوصف من هذا "لاطف" و"لطيف"؛ فيكون "اللطيف" اسم فاعل بمعنى المبالغة يدل على حذف فعل من فاعله، ومنه قوله تعالى حكاية عن يوسف (إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِّمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ)⁽⁹⁾، ويقال لَطَفَ (بضمّ الطّاء)؛ أي: دَقَّ وَخَفَّ (ضِدَّ ثَقُلَ وَكَثُفَ).

و"اللّطيف": صفة مشبهة أو اسم فاعل، فإنّ اعتبر وصفا جاريا على "لَطَفَ" (بضمّ الطّاء) فهي صفة مشبهة تدلّ على صفة من صفات ذات

من الفعل "رَبَّهُ يَرْبُهُ" بمعنى رَبّاه، ومنه تكون صفة "الربّ" في الدلالة المعجمية تعني المرّي والسائس، وقد كان اختيار الشّيح لهذا الوجه واضحا، سواء كان حمل الصّيغة على المصدرية التي يراد بها المبالغة أو الصّفة المشبهة الواردة منه على القليل، وبني ذلك مراعي السّياق والمقام الذي وردت فيه الصّيغة، وتبرير ذلك أنّ المراد من الصّفة (الربّ) أنّه مدبّر الخلائق وسائس أمورهم ومبلّغها غاية كمالها، وقد زاد ابن عاشور توضيح هذا الاختيار من خلال دحضه للرأْي الثاني الذي اختاره الرّمخسري، لذلك فهو يرى أنّ هذه الصّفة لو حملت على معنى المالك لكان ما بعدها بمنزلة التأكيد له، وهذا على خلاف المعنى السّياقي المراد من الآية الكريمة، حتّى وإن كان إطلاق لفظ "الربّ" عند العرب يراد به غالبا الملك والسيد، إلا أنّ قرينة المقام قد تصرف المعنى عن ذلك، وذلك بهدف تحقيق الغرض المراد من الآية.

ثمّ توسّع ابن عاشور -كعادته- في عرض تحليلاته اللّغوية باختياره الذي يرى فيه احتمال الوجهين في توجيه الصّيغة بين المصدرية والصّفة المشبهة، وهذا خلافا -كما أشرت لمذهب الرّمخسري- مدعّما رأيه بشواهد من كلام العرب، ومنطلقه في ذلك أنّ العرب "لم تكن تخصّ لفظ "الربّ" به تعالى، لا مطلقا ولا مقيداً، لما علمت من وزنه واشتقاقه"، وشاهده في ذلك قول الحارث بن حلزة البشكري: (على الخفيف) وَهُوَ الرَّبُّ وَالشَّهِيدُ عَلَى يَوْمِ الْحَيَارِينِ وَبَلَاءِ بِلَاءٍ.

وهو يعني بذلك عمرا بن هند.

(8) سورة الأنعام، الآية: 103.

(9) سورة يوسف، الآية: 100.

ف"اللّطيف" (على وزن "فعليل") صفة مشبهة تدلّ على صفة من صفات الله تعالى، لما تحمله من معنى التّزيه لله سبحانه في ذاته وصفاته وعلوه على خلقه، فتكون مناسبة توجيه الصّيغة بهذا المعنى في غاية الدقّة والتّعبير عن المعنى المقصود من وصفه سبحانه وتعالى بأكمل الصّفات، وبهذا الاعتبار تكون الصّفة المشبهة بمنزلة التّذييل أو التّعبير على الجزئية بالكلية، وهو ما يمكن الوصف الذي قبله تمكيناً وتأكيداً. وهذا الذي اختاره ابن عاشور ذهب إليه غير واحد من علماء اللّغة والتّفسير كالرّمخشري والرازبي، كما جوزه الرّاغب والبيضاوي، وقد أضاف ابن عاشور إلى اختياره حكماً عامّاً حول هذه الصّيغة من خلال قوله بالزامية حمله على هذا المعنى في كلّ المواضع التي ترد فيها صفة "اللّطيف" مقترنة بصفة "الخبير". (ابن عاشور محمّد الطّاهر، 1984، صفحة ج7 ص 714)

● وقال في تفسيره لقول الله تعالى: ﴿ولقد أتيناك سبعا من المثاني والقرآن العظيم﴾⁽¹⁰⁾: "و {المثاني}: يجوز أن يكون جمع "مثنى" (بضم الميم وتشديد النون) اسم مفعول مشتقا من "ثنى" إذا كرز تكريرة. قيل: {المثاني}: جمع مثنأة (بفتح الميم وسكون الناء المثناة وهاء تأنيث في آخره) فهو مشتق من اسم الاثنين والأصح أنّ السبع فهو مشتق من اسم الاثنين. والأصح أنّ السبع المثنائي هي سورة فاتحة الكتاب: لأنها يثنى بها: أي تعاد في كل ركعة من الصلوة، فاشتقاقها من اسم الاثنين المراد به مطلق التكرير، فيكون استعماله هذا مجازاً مرسلًا بعلاقة الإطلاق، أو كناية: لأنّ التكرير لازم: كما استعملت صيغة التثنية فيه في قوله تعالى: (ثمّ ارجع البصر كرتين ينقلب إليك البصر خاسئاً وهو حسير)⁽¹¹⁾: أي

الله تعالى، وهي صفة تزيهه تعالى عن إحاطة العقول بماهيته أو إحاطة الحواس بذاته وصفاته، فيكون اختيارها للتعبير عن هذا الوصف في جانب الله تعالى هو منتهى الصراحة والرّشاقة في الكلمة؛ لأنّها أقرب مادة في اللّغة العربية تقرب معنى وصفه تعالى بحسب ما وضعت له اللّغة من متعارف الناس، فيقر بأن تكون من المتشابه، وعليه فتكون أعم من مدلول جملة {لا تُدرِكهُ الأبْصَارُ}، فتتنزل من الجملة التي قبلها منزلة التذييل أو منزلة الاستدلال على الجزئية بالكلية، فيزيد الوصف قبله تمكناً، وعلى هذا المعنى حمله الرّمخشري في {الكشاف}: لأنه أنسب بهذا المقام وهو من معاني الكلمة المشهورة في كلام العرب، واستحسنه الفخر، وجوزه الرّاغب والبيضاوي، وهو الذي ينبغي التفسير به في كل موضع اقترن فيه وصف "اللّطيف" بوصف "الخبير"، كالذي هنا والذي في سورة الملك" (ابن عاشور محمّد الطّاهر، 1984، صفحة ج7 ص 417).

اعتمد ابن عاشور في هذا المثال كذلك على قضية الجذر الاشتقاقي للصّيغ الصّرفية في تبني المعنى الذي يختاره، والذي يُجرى به بحسب السّياق، فقبل تحديد المعنى الإجمالي الذي تضمّنته الآية الكريمة، بدء تحليله بتحديد الأصل الاشتقاقي للصّيغة، ف"اللّطيف" مشتق من اللّطف أو من اللطافة، فهو يبيّن أنّ في اشتقاقه وجهان: الأوّل إذا عدّ مأخوذاً من الفعل "لطف" بفتح الطاء، فدلالته المعجمية تأخذ معنى الرفق والإكرام والاحتراف، والوصف على اعتبار هذا الوجه: لاطف ولطيف، فتكون الصّيغة اسم فاعل لتأدية معنى المبالغة، أمّا الوجه الثّاني

(10) سورة الملك، الآية: 4.

(11) سورة الحجر، الآية: 87.

عن أصل الاشتقاق لكلمة (المثاني) بذكره لاحتمالين في توجيهها الصّرفي على خلاف ابن عاشور الذي استطرد في خلال عرضه للمسائل التصريفية في هذا الباب، بالإضافة إلى أنّه قد أظهر ميله إلى الوجه الثّاني الذي نقله الرّمخشري من حمل (المثاني) على دلالة التّكرير، ورَجَّح من خلال هذا التّأصيل الاشتقائي على أنّ المقصود من السّبع المثاني هو سورة الفاتحة لأنّه مثنيّ بها؛ أي تعاد في كل ركعة من الصّلاة، وإن كان قد ذكر توجيهات واحتمالات أخرى، إلّا أنّها لا ترقى في درجة الاختيار إلى التّوجيه الأوّل الذي على أساسه تمّ بناء المعنى والذي كان منطلقه الاعتناء بقضية الاشتقاق وتعليقه بالسياق الذي ورد فيه .

وخلاصة القول أنّ ابن عاشور كثيرا ما يستطرد في تحليل الصّيغة الصّرفية من خلال إيراد الاحتمالات الاشتقاقية فيها، ثمّ يجعل ذلك الاعتناء بقضية الوزن الاشتقائي مبدأ أساسا في عملية التّرجيح والاختيار، وهذا ما جسّده في هذا المثال وفي غيره من الأمثلة، سواء في قضايا اسم المفعول أو في قضايا المشتقات الأخرى، كما ينبغي التّنبيه على أنّ صاحب التّحرير والتّوير لم يكن الوحيد في إظهار اهتمامه وشدّة اعتناءه بهذه القضايا الصّرفية، وخاصّة في هذه المسألة، فإنّ ما أورده غيره من علماء التّفسير ليدلّ على حرصهم الشّديد أيضا بمثل هذه القضايا، ومنهم صاحب البحر المحيط، الذي استطرد هو الآخر في تحليل الصّيغة الصّرفية للفظ (مثنائي) من خلال جمعه لأقوال اللّغويين والنّحويين فيها، أبرزها تلك الأقوال التي انبنت على تعليقات نحوية تركيبية وتحديدا على الدّور الوظيفي الذي تؤوّل به (من) التي اتّصلت بلفظة (المثاني)

كزّات، وفي قولهم: لبيك وسعديك ودواليك. أو هو جمع "مثناء": مصدرا ميميا على وزن المفعلة، أطلق المصدر على المفعول.

ثم إن كان المراد بالسّبع سبع آيات فالمتّوى هو سورة الفاتحة؛ لأنها سبع آيات، وهذا الذي ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي سعيد بن المعلى وأبي بن كعب وأبي هريرة في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنّ {أم القرآن هي السّبع المثاني} فهو الأوّل بالاعتماد عليه، وقد تقدّم ذلك في ذكر أسماء الفاتحة.

ومعنى التّكرير في الفاتحة أنّها تكرر في الصّلاة. وعن ابن عباس: أنّ السّبع المثاني هي السّور السّبع الطّوال: أولها البقرة وآخرها براءة، وقيل: السّور التي فوق ذوات المئين". (ابن عاشور محمّد الطّاهر، 1984، صفحة ج14 ص 80)

وفي أمثلة أخرى قد لا يكتف ابن عاشور بتحليل الصّيغة الصّرفية تحليلا سطحيا مباشرا، وإنّما يتعدّاه إلى اعتماد منهجية التعمّق والاعتناء بالجدور الاشتقاقية للكلمة وبسط الكلام عن الاحتمالات الواردة فيها وذلك كلّه بغرض توجيه المعنى القرآني، وهو ما يتّضح في هذا المثال؛ حيث جعل الصّيغ القرآنية على اختلاف تأويلاتها في المعنى والدّلالة الواحدة، فكلمة المثاني الواردة في الآية الكريمة تتغيّر معانيها - كما يرى ابن عاشور- بحسب الأصل الاشتقائي الذي تُحمل عليه، فإنّ حُمّلت على كونها مصوغة من جمع "مثنى" فهي اسم مفعول مشتقّ من الفعل "ثنى" والذي يعني تكرير الشّيء، وإن كانت صياغتها جمع "مثناء" فهي تعود في أصلها الاشتقائي إلى اسم الاثنين، والاختيار الذي رجّحه ابن عاشور هو ما ذهب إليه الرّمخشري في حديثه كشافه، وإن كان الرّمخشري قد أجاز في حديثه

فإن حُمِلت على بيان الجنس ، فهذا مبزّر آخر لما ذهب إليه ابن عاشور ، وهذا ما أوضحه أبو حيّان بقوله: "وعلى هذا التفسير الوارد في الحديث تكون (من) لبيان الجنس، كأنّه قيل: التي هي المثاني، وإن حُمِلت على التبعيض فهذا مبزّر من جعلها السبع الطّوال أو آل حميم" (الأندلسي أبو حيّان ، 1420 ، صفحة ج 6 ص 494). إلى غير ذلك من الأقوال التي نقلها أبو حيّان في تفسيره، والتي توضّح كثرة التقديرات اللغوية في هذه المسألة وثنائها من الناحية الاشتقاقية ، وهو معوّل قويّ جعل ابن عاشور يرحّج فيه الاختيار الذي ذكرناه سابقاً.

● وقال في تفسيره لقول الله تعالى: وجعلني مباركا أينما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا⁽¹²⁾: "والمبارك: الذي تقارن البركة أحواله في أعماله ومحاورته ونحو ذلك؛ لأن المبارك اسم مفعول من "باركه"؛ إذا جعله ذا بركة، أو من "بارك" فيه؛ إذا جعل البركة معه، والبركة: الخير واليمن. ذلك أن الله أرسله برحمة لبني إسرائيل ليحل لهم بعض الذي حرم عليهم، وليدعوهم إلى مكارم الأخلاق بعد أن قست قلوبهم وغيروا من دينهم، فهذه أعظم بركة تقارنه، ومن بركته أن جعل الله حلوله في المكان سبب الخير أهل تلك البقعة من خصبها واهتداء أهلها وتوفيقهم إلى الخير، ولذلك كان إذا لقيه الجهلة والفساة والمفسدون انقلبوا صالحين وانفتحت قلوبهم للإيمان والحكمة، ولذلك ترى أكثر الحواريين كانوا من عامة الأميين من صيادين وعشّارين، فصاروا دعاة هدى وفاضت ألسنتهم بالحكمة... والتعميم الذي في قوله: {أَيْنَمَا كُنْتُ} تعميم للأمكنة؛ أي لا تقتصر بركته على كونه في

الهيكل بالمقدس أو في مجمع أهل بلده، بل هو حيثما حلّ محلّ معه البركة"⁽¹³⁾. (ابن عاشور محمّد الطاهر، 1984، صفحة ج 16 ص 99) وعلى المنوال نفسه في توجيه ابن عاشور لصيغة اسم المفعول بالاستطراد والتوسّع في الأصل الاشتقاقي وحمل المعنى عليه، فكما حمل كلمة "المبارك" في موضع وصف القرآن العظيم بها ودلالاتها على معنى كثير الخير والبركة المجعولة فيها، فكذلك في هذه الآية، فإنّ خطاب عيسى عليه السّلام لقومه بأنّه المتّصف بالمبارك فإنّ فيه معنى: الذي تقارن البركة أحواله في أعماله ومحاورته ونحو ذلك، وهذا ما تفيدته صيغة اسم المفعول المشتقّ من غير الثلاثي، والتي من مقتضياتها في هذا السّياق تعدية المتّصف به إلى غيره، وهذا ما أراد ابن عاشور أن يبني عليه معنى هذه الآية، فبعد كلّ ما فعله بنو إسرائيل من عظام الدّنوب أراد الله أن يكون هذا الرّسول (عيسى عليه السّلام) أعظم بشريّ تبشّروهم... وأكبر بركة من خلال ما تحمله من هداية وتوفيق إلى الخير، وأبرز دليل على انتقال بركة المتّصف بها إلى غيره أنّ أنصار عيسى عليه السلام بعد أن كانوا من عمّة الأميين صاروا من أظهر دعاة الهدى والحكمة، وممّا يبرز قيمة الدّلالة الاشتقاقية وعلاقتها بالسّياق القرآني أنّ دلالة التعميم في قوله: {أَيْنَمَا كُنْتُ} إنّما تؤكد صفة البركة، لا أنّها تقتصر على ذات عيسى عليه السلام، وإنّما تحلّ معه أينما حلّ. وقد أضاف المراغي في معنى البركة الاستفادة من هذه الصّيغة أي صيغة اسم المفعول رابطاً إيّاها بالصّفات السّابقة وهي إتيان الكتاب والنّبوة، أنّها جُعِلت وكأنّها "حدثت له فعلا وهي لم تحصل

(12) سورة مريم، الآية: 31.

(13) التحرير والتنوير، ج 16، ص 99.

بعد، من قبيل أنها لما كانت واقعة حتما نُزِلت منزلة ما قد حصل." (المراغي أحمد مصطفى ، 1946، صفحة ج 16 ص 48) وكلّ هذه المعاني بلا شك إنّما انبنت عن الدلالة الاشتقاقية لصيغة اسم المفعول في لفظة (مباركا).

6. خاتمة:

ب- لم يتوقّف ابن عاشور عند حدّ ضبط بنية الكلمة، بل يتعدّها إلى تتبّع كيفية حصول هذا الضبط وذكر مراحلها،

ج- بيان دلالة الصّيغة (الكلمة) على أصلها: (البحث في العلاقة بين اللفظ وبين أصل اشتقاقه من حيث الدلالة).

د- من مبادئ التحليل اللّغوي عند ابن عاشور، وتحديدًا في تناوله لقضية الأصل الاشتقائي للألفاظ، تبنيّه لمجموعة من التصوّرات والتأويلات كاعتباره أنّ الأصل الحسي (الظاهر) هو المعتبر في الاشتقاق، وعلى هذا الأساس فقد عدّ أنّ الانتقال الدلالة من المحسوس إلى المجرد هو انتقال تخيلي مجازي.

هـ- من الزوايا المهمة المتعلقة بالفروق الدلالية التي شغل بها ابن عاشور وتحديدًا عند تناوله للقضايا الصّرفية هو ما يمكن أن يُعبّر عنه: "باتّفاق حروف الأصل الاشتقائي مع تغير ضبطها واتّفاقها لفظًا وضبطًا وأثر ذلك في اختلاف الدلالة

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

أبو النصر إسماعيل الجوهري. (1990). تاج اللّغة وصحاح العربية. دار الكتب العلمية، لبنان .

الفيروز آبادي مجد الدين. (2013). القاموس المحيط. دار الكتب العلمية ، لبنان.

عبد التواب رمضان. (1418). فصول في فقه اللّغة. مكتبة الخانجي: القاهرة .

لقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج من خلال تخصيصه في مجال التفسير القرآني وتحديدده عند أحد أعلامه وهو محمّد الطّاهرين عاشور، والذي دار محوره حول ظاهرة الاشتقاق وتحديدًا حول الأصل الاشتقائي، ومنهجية ابن عاشور في تحليله لها، تمّ التّوصّل إلى أنّ دقّة الشّخ في تحليله لقضايا المشتقات تبرز بوجه جليّ من خلال إظهار اهتمامه الواسع في التّفريق بين الصّبيغ المتشابهة، معتمدا في ذلك على الأصل الاشتقائي، كما أبرز البحث أنّ قضية الأصل الاشتقائي لصيغ المشتقات يُعدّ معوّلًا رئيسًا يستخدمه ابن عاشور لاكتشاف الجانب الدلالي، إذ كثيرا ما يستعين بإرجاع الصيغ إلى أصولها الاشتقاقية من أجل الوصول إلى المعنى القرآني. ومما تجدر الإشارة إليه كذلك أنّ من أبرز خصائص التحليل اللّغوي عند صاحب التّحرير والتّوير وتحديدًا في تناوله لقضايا المشتقات، أنّه كثيرا ما يستحضر مختلف علوم العربية على تنوعها ويوظّفها في مثل هذه القضايا الصّرفية، ومثال ذلك اعتماده عنصر الرّبط الدلالي بين التّوجيه القرآني للصّيغة وبين أصلها الاشتقائي، كما أقرّ البحث أنّ مراعاة الجانب السّيّاتي يعدّ إحدى الركائز التي اعتمدها ابن عاشور في التّوجيه المعنى القرآني، وفي إطار ذلك كان تناوله لقضية الأصل الاشتقائي للصّيغ الصّرفية.

- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. (1975). *الجامع لأحكام القرآن*. دار إحياء التراث العربي لبنان .
- خديجة عبد الرزاق الحديثي. (1965). *أبنية الصرف في كتاب سيبويه*. مكتبة النهضة. بغداد
- عثمان ابن جيّ. (1988). *الخصائص*. الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر
- عبد الله أمين. (2000). *الإشتقاق*، مكتبة الخانجي. مصر
- توفيق شاهين . (1993). *عوامل تنمية اللغة* . مكتبة وهبة للنشر والتوزيع. القاهرة، مصر
- ابن فارس أحمد . (1997). *معجم مقاييس اللغة* .: محمد علي بيضون - ط1 . بيروت لبنان
- ابن عاشور محمّد الطاهر. (1984). *التحرير والتنوير*. : الدار التونسية للنشر. تونس
- ابن علي أحمد القلقشندي . (1987). *صحيح الأعشى في صناعة الإنشا* . دمشق : دار الفكر - ط1. سوريا
- ابن فارس أحمد . (1997). *الصاحبي في فقه اللغة* . : دار الكتب العلمية. لبنان
- ابن قتيبة عبد الله بن مسلم . (2005). *أدب الكاتب* .: دار الطلائع. مصر
- ابن منظور جمال الدين . (1414). *لسان العرب* . : دار صادر. لبنان
- أبو النصر إسماعيل الجوهري. (1990). *تاج اللغة وصحاح العربية*. بيروت.
- الإشبيلي ابن عصفور . (1987). *الممتع* : دار المعرفة. لبنان
- الأندلسي أبو حيّان . (1420). *البحر المحيط في التفسير* . دار الفكر. لبنان
- الزمخشري أبو القاسم جار الله . (1407). *الكشاف* . : دار الكتاب العربي - ط3 . لبنان
- الزهراي مشرف بن أحمد . (2009). *أثر الدلالات اللغوية في التفسير عند الطاهر بن عاشور* .: مؤسسة الريان. لبنان
- السّعدي عبد الرحمن بن ناصر. (2000). *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المثنان* .: مؤسسة الرسالة ط1. لبنان
- السيوطي جلال الدين . (2008). *الإتقان في علوم القرآن* .: مؤسسة الرسالة - ط1. لبنان
- الفيروز آبادي مجد الدين. (2013). *القاموس المحيط*. لبنان.
- المراغي أحمد مصطفي . (1946). *تفسير المراغي* .: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. مصر
- خديجة عبد الرزاق الحديثي. (1965). *أبنية الصرف في كتاب سيبويه*. : مكتبة النهضة. بغداد
- ريدة بن عزوز . (1989). *دراسة المشتقات العربية وأثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية* .: المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر
- شاهين توفيق . (1993). *عوامل تنمية اللغة* .: مكتبة وهبة للنشر والتوزيع. مصر
- عبد التواب رمضان. (1418). *فصول في فقه اللغة* .: مكتبة الخانجي. مصر
- عبد الله أمين. (2000). *الإشتقاق* .: مكتبة الخانجي. مصر
- عثمان ابن جيّ. (1988). *الخصائص* .: الهيئة المصرية العامة للكتاب. مصر
- محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي. (1975). *الجامع لأحكام القرآن* .: دار إحياء التراث العربي لبنان.
- محمد بن إسماعيل البخاري. (1989). *الأدب المضرد* .: دار البشائر. لبنان

الأطروحات:

علي نعمة حيدر . (2013). ظاهرة الاشتقاق وأثرها في إثراء الدلالة اللغوية والمعجمية للمفردة القرآنية : الجامعة العراقية -كلية الآداب -العدد 2013 –العراق

المقالات:

فياض علي الجبّوري عبد الرزاق. (2013). دلالة أبنية المصادر والمشتقات في شرح السيرافي لكتاب سيويه ، مجلة : سرّ من رأى ،المجلد 09 ، العدد 35،ص 24

الهيثي فراس يحي عبد الجليل . (2007). الاشتقاق والتّصريف وأثرهما في ترجيح المعاني في التّفسير. مجلّة الباحث الجامعي -كانون الثّاني/يناير.